الأمم المتحدة

A/C.5/52/SR.26

Distr.: General

13 February 1998
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة في المقر، بنيويورك،

يوم الإثنين، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد شودري ..... (بنغلاديش)

ثم: السيدة دايس (نائبة الرئيس) ..... (اليونان)

ثم: السيد شودري ..... (بنغلاديش)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٥ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع)

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

المصروفات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٤٣ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية (تابع)

البند ١١٤ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

الباب ٢٧ - الخدمات الإدارية (تابع)

الباب ٢٧ ألف - مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم (تابع)

الباب ٢٧ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات (تابع)

الباب ٢٧ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية (تابع)

الباب ٢٧ دال - خدمات الدعم (تابع)

الباب ٢٧ هاء - خدمات المؤتمرات (تابع)

الباب ٢٧ واو - الإدارة، جنيف (تابع)

الباب ٢٧ زاي - الإدارة، فيينا (تابع)

الباب ٢٧ حاء - الإدارة، نيروبي (تابع)

الباب ٢٨ - المراقبة الداخلية

الباب ٢٩ - الأنشطة الادارية المشتركة التمويل

الباب ٣٠ - المصروفات الخاصة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٥ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع)

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

المصروفات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع) (A/52/278 و A/52/519)

١ - **السيد ريفا** (الأرجنتين): قال، متحدثا بالنيابة عن مجموعة ريو، إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل دفع معظم تكاليف المراجعة الداخلية التي يتكبدها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وينبغي أن يواصل مراجعو الحسابات تقديم المساعدة لتطوير إجراءات مراقبة تتسم بقدر أكبر من الفعالية، علما بأنه أشار إلى ضآلة عدد التجاوزات التي اكتشفت.

٢ - وأضاف قائلا إن من باب الاعتدال أن يدفع صندوق المعاشات كل الزيادة التي طرأت على تكاليف المراجعة الخارجية للحسابات، بحيث تدفع الأمم المتحدة نسبة ٦٠ في المائة ويدفع صندوق المعاشات نسبة ٤٠ في المائة، ريثما يتم تقديم ورقة المفاهيم بشأن الترتيبات الإدارية بين الصندوق والمنظمة.

٣ - ومضى قائلا إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل توفير الحيز المكاني الحالي للمكاتب أو أي حيز مكاني لمكاتب إضافية للصندوق بلا مقابل، حتى يتم النظر في ورقة المفاهيم في عام ١٩٩٨. وقال، فيما يتعلق باقتراح الصندوق بتقاسم تكاليف خدمات الحاسوب الكبير بنسبة ٥٠/٥٠، إنه يوافق على ما صرحت به اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ومفاده أنه ينبغي للأمانة العامة للأمم المتحدة قبل أن تُدخل تغييرات على ترتيبات تقاسم التكاليف القائمة حاليا مع الصندوق، أن تنتظر ورقة المفاهيم (A/52/519، الفقرة ١٤). وأحاط علما، فيما يتعلق بعدم إدراج الأمانة العامة أي مخصصات في الميزانية البرنامجية المقترحة لتغطية جزء من تكاليف خدمات الحاسوب، وإنه في نهاية عام ١٩٩٦، بلغت نسبة عدد موظفي الأمم المتحدة وبرامجها المشتركين النشطين في الصندوق ٦٤,٦ في المائة. وربما يسفر قرار كهذا، في ظل بعض الظروف، عن زيادة مساهمات المشتركين، والمنظمات المشتركة والدول الأعضاء. ومن الأسباب الأخرى المثيرة للقلق أيضا إمكانية محاولة بعض المنظمات المشتركة فرض رسوم على صندوق المعاشات في مقابل الخدمات والحيز المكاني للمكاتب، حيث أن أي تطور كهذا لن يؤدي إلا إلى زيادة كبيرة في التكاليف الادارية للصندوق ويلزمه تقييم جدوى تحقيق قدر أكبر من الاعتماد الذاتي أو الاعتماد كلية على الذات.

٤ - وقال في ختام كلمته ومع مراعاة أن المعاشات التقاعدية تشكل عنصرا هاما من شروط الخدمة وإدارة الموارد البشرية في كل منظمة، فإن مجموعة ريو تعتقد أنه يتعين تقاسم الالتزام بالتعاون البنّاء مع أمانة الصندوق بغية تجنب إمكانية أن تحقق المنظمات المشتركة وفورات على حساب الصندوق.

٥ - **السيد غيري** (أمين الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة): قال، بصدد الرد على تعليقات أبداها ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في جلسة سابقة، إن طلب موارد إضافية قدرها ٠٠٠ ٣٩٥ دولار لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ تحت بند الأثاث المكتبي والتجهيزات يتعلق بإعادة تشييد مكاتب/ محطات العمل في الحيز المكاني لمكاتب الصندوق. وبما أنه يبدو الآن أن الأمم المتحدة لا تستطيع توفير حيز مكاني إضافي، سوف يتم تشييد مكاتب/ محطات عمل إضافية في إطار الحيز المكاني الحالي؛ وعلى هذا النحو لن تؤدي الموارد المطلوبة إلى تحسين بيئة المكاتب، بل إنها سوف تؤدي إلى زيادة اكتظاظ الحيز المكاني. وإن محطات العمل/ المكاتب الإضافية مطلوبة لتوفير أماكن للموظفين المعينين على وظائف دائمة الذين تأخر تعيينهم، فضلا عن الخبراء الاستشاريين والموظفين المؤقتين ومراجعي الحسابات.

٦ - وأضاف قائلا إن نفقات فترات السنتين السابقة في إطار هذا البند كانت ذات صلة أيضا بزيادة استخدام الحيز المكاني للمكاتب المقدم للصندوق. وقبل فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١، لم تستخدم على الإطلاق موارد من الصندوق من أجل تشييد المكاتب، أو للأثاث المكتبي والتجهيزات، حيث تحملت الأمم المتحدة كافة تلك التكاليف بصفتها المنظمة المضيفة.

٧ - ومضى قائلا إنه تبين من دراسة أعدها خبراء استشاريون خارجيون في عام ١٩٨٩ أن الحيز المكاني المخصص للصندوق غير كاف إلى حد كبير، كما أنه يعوق تدفق العمل. ولقد طُلبت موارد إضافية في ذلك الوقت، على أن يدفع الصندوق رسوما لها، لمحطات عمل مستقلة للعمليات الإدارية، ولقد اعتمدت الجمعية العامة مبلغا قدره زهاء ١,١ مليون دولار. ولقد دفعت الأمم المتحدة التكلفة المبدئية لمحطات العمل المستقلة لشعبة إدارة الاستثمارات، وبعد ذلك اعتمدت الجمعية العامة موارد إضافية قدرها ٠٠٠ ٢٥٩ دولار، بالرغم من أن التكلفة الفعلية كانت في نهاية الأمر أقل من ذلك بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار.

٨ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالملاحظات التي أبديت ومؤداها أنه ينبغي استعراض الصندوق وإصلاح عملياته، إن الصندوق دأب منذ عام ١٩٨٩ على إجراء استعراض منتظم وعلى إصلاح عملياته، وأحرز قدرا كبيرا من التقدم. وعلى سبيل المثال، تم إدخال نظم حاسوب متكاملة، باستعمال واسطة التصوير البصري والتخزين على الأقراص. مما مكن الصندوق من زيادة فعالية عملياته مع زيادة طفيفة نسبيا في الموظفين، وذلك بالرغم من الزيادة السريعة في عبء العمل بالصندوق: وعبر السنوات الخمس الماضية زاد عدد المستفيدين بأكثر من ٥٠ في المائة. وبالرغم من زيادة أصول الصندوق ووجود بيئة استثمار معقدة، أدخلت تحسينات كثيرة على كفاءة إدارة الاستثمارات وتناسب تكلفتها مع فعاليتها.

٩ - **السيد وارتون** (الولايات المتحدة الأمريكية): طلب تقديم كلمة أمين الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة خطيا.

البند ١٤٣ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية (تابع) (A/51/432 و A/51/530 و Corr.1 و A/51/801؛ و A/52/426 و A/52/464؛ و A/C.5/52/12)

البند ١١٤ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/51/933 و A/52/339)

١٠ - **السيد راوات** (الهند): قال إنه منذ إنشاء مكتب المراقبة الداخلية، بذل الأمين العام ووكيل الأمين العام لشؤون المراقبة الداخلية جهودا صادقة لإنشاء آلية مراقبة داخلية فعالة. لقد أسفرت ندرة الموارد بصورة عامة، إضافة إلى الأزمة المالية، عن زيادة أهمية توصيات المكتب، إلى حد كبير، مما من شأنه أن يؤدي إلى إدارة أفضل وإلى المزيد من المساءلة وزيادة الشفافية. وقال إن وفده يؤيد الجهود المبذولة لزيادة الوعي المالي بين الموظفين وتوحيد الإجراءات واتباع القواعد والأنظمة وتشجيع التوصل إلى حلول اقتصادية ووضع نهاية للتجاوزات.

١١ - وأضاف قائلا إن الانتهاكات الخطيرة للأنظمة والقواعد المالية والتجاوزات في مجال المشتروات المتعلقة بعمليات حفظ السلام قد أسفرت عن خسائر كبيرة. وريثما يتم إصلاح عملية المشتروات واستعراض منهجية تسديد المدفوعات عن المعدات المملوكة للوحدات، لا بد من اتخاذ تدابير لتجنب الخسائر الناجمة عن عدم الامتثال للقواعد الحالية.

١٢ - واستطرد قائلا إن التقرير عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية (A/52/426) حدد الفواقد الناجمة عن عدم كفاية مراقبة الأصول، والتدابير المخصصة فيما يتصل بإدارة العمليات الميدانية، ورداءة ملاك الموظفين في وحدات فرعية هامة. ثم تساءل عن أسباب استمرار هذه الأوضاع؛ وقال إن الحكم على أداء مكتب المراقبة الداخلية سيتوقف على الإصلاحات الفعلية التي يمكن أن تنتج عن أدائه.

١٣ - ومضى قائلا إن تعليقات المكتب بشأن الموظفين التعاقديين الدوليين كشفت عن افتقار حاد إلى مراقبة إدارية: حيث يتجاهل الموظفون الإجراءات المعمول بها لدعوة المشتركين في المناقصات، ولا تتوفر رقابة مالية كافية على المقاولين ولقد دفعت مبالغ زائدة في بعض الحالات.

١٤ - ثم لاحظ مع القلق وجود عيوب كان مجلس مراجعي الحسابات قد حددها في عام ١٩٩٤ وهي ذات صلة بتوظيف الخبراء والخبراء الاستشاريين. وقال إن الحاجة ماسة إلى إجراء تكيف هيكلي، وتوحيد الأنشطة وإلى قدر أكبر من المساءلة. ولا بد من تنفيذ التوصيات الرئيسية التي طرحها مكتب المراقبة الداخلية تنفيذا كاملا وفوريا.

١٥ - وأردف قائلا إن وفده يعلم أن الفريق الاستشاري المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لم يناقش تقرير مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/ منظمة التجارة العالمية (مركز التجارة الدولية) (A/51/933)، ولم يناقشه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ولم تناقشه منظمة التجارة العالمية. ثم تساءل عما إذا كان من الملائم أن تتصدى الجمعية العامة لهذه المسالة دون أن تحصل على آراء مركز

التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، لأن مركز التجارة الدولية هو جهاز فرعي مشترك بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة، وتعمل الأخيرة من خلال الأونكتاد.

١٦ - **السيد شين** (جمهورية كوريا): قال إن مكتب المراقبة الداخلية قد أصبح عنصرا هاما من ثقافة الإدارة. ولقد قدم مساهمة كبيرة في إيجاد بيئة عمل سليمة، وكان لتقاريره قيمة كبيرة بصدد تطوير تدابير الإصلاح. ومن شأن التعاون مع هيئات مراقبة خارجية أن يساهم بقدر أكبر في الأعمال الهامة التي يؤديها مكتب المراقبة الداخلية.

١٧ - وأضاف قائلا لقد تحققت وفورات كثيرة بفضل أنشطة مكتب المراقبة الداخلية كما تم تنفيذ عدد كبير من توصيات مراجعة الحسابات، بالرغم من أن الأمر يقتضي تنفيذها بالكامل. وينبغي أن يعمل المكتب على زيادة تطوير نظامه للرصد بالحاسوب لمتابعة التوصيات. وفي هذا الصدد، أعرب عن قلقه إزاء تحفظات مديري البرامج وأيَّد العمل بنظام استعراض الأنداد في مكتب المراقبة الداخلية، لأن تنفيذ التوصيات سوف يصبح أسهل إذا تضمنت آراء مديري البرامج.

١٨ - ومضى قائلا إن من دواعي الامتنان أن أصبح مكتب المراقبة الداخلية شريكا في كثير من الصناديق والبرامج التي تدار بصورة منفصلة. ولقد تعززت المراقبة الداخلية على الصناديق والبرامج نتيجة لذلك. وفي هذا الصدد، أصبح التقرير عن تحسين آليات المراقبة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية (A/51/801) جديرا بالنظر فيه بجدية وقال إنه يوافق على الآراء التي أعرب عنها المستشار القانوني والمتضمنة في الوثيقة A/C.5/52/12. ثم أعرب عن أمله في أن يستكمل مشروع المبادئ التوجيهية لرصد وتقييم البرامج في غضون وقت قريب؛ لأن تلك المبادئ التوجيهية تقدم مساعدة هامة لرؤساء الإدارات.

١٩ - واستطرد قائلا ينبغي أن يولي مكتب المراقبة الداخلية الأولوية للمجالات الكثيرة والمخاطر ذات التكاليف الكبيرة من قبيل حفظ السلام والأنشطة الإنسانية والمشتروات والهيئات المنشأة حديثا. وقال إن من المخيب للآمال أن الضوابط الداخلية لا تعمل على نحو مرض في كثير من عمليات حفظ السلام، وينبغي أن يواصل المكتب التصدي لأوجه الضعف في ذلك المجال. كما أن العيوب في عملية المشتروات تثير القلق أيضا، وتتطلب المزيد من الرصد. وينبغي القيام في الوقت المناسب بتنفيذ توصيات مكتب المراقبة الداخلية المتعلقة بالعيوب التنفيذية الخطيرة وسوء الإدارة في جميع المجالات تقريبا بالمحكمتين الدوليتين.

٢٠ - وأردف قائلا ولا ينبغي لمكتب المراقبة الداخلية، في سياق تصديه لعيوب المنظمة، أن يتغاضى عن أهمية التسليم بحسن أداء المنظمة وموظفيها، لأن من شأن ذلك أن يرفع المعنويات ويشجع الآخرين. وينبغي أن يقدم المكتب توصيات في جميع المجالات - الإدارية والتنظيمية والمالية.

٢١ - ثم رحب بالدور الاستباقي الذي يقوم به مكتب المراقبة الداخلية في جهد الاصلاح. وقال إن المكتب قد ساهم في إضفاء طابع اللامركزية في الأمم المتحدة، وساعد في توحيد وتعزيز القواعد والأنظمة، وتصدى

لضرورة تحسين نوعية الاتصالات الأفقية في الأمانة العامة، وكفل بذلك إنجاز التنسيق والحد من التداخل. ثم أعرب عن أمله في أن يوسع مكتب المراقبة الداخلية نطاق عمله بشأن موضوع الإصلاح.

٢٢ - وقال في ختام كلمته، إنه بما أن وسائط الإعلام تميل إلى التركيز فحسب على الجوانب التي تثير قدرا أكبر من الجدل بالنسبة لأعمال المراقبة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى وضع المنظمة في مكانة غير ملائمة، ينبغي أن يعنى مكتب المراقبة الداخلية برسم صورة للأمم المتحدة تتسم بقدر أكبر من التوازن.

٢٣ - **السيد نامبورت** (موزامبيق): لاحظ مع القلق وجود أوجه ضعف في المراقبة الداخلية في كثير من المجالات. وقال إن إنشاء مكتب المراقبة الداخلية قد وفّر للمنظمة مراقبة داخلية مستقلة، وهذا عنصر افتقدته المنظمة على مدى عدة عقود، وأعرب عن أمله في المحافظة على طابع الاستقلال لمكتب المراقبة الداخلية ثم تطويره.

٢٤ - وأضاف قائلا لقد ساعد المكتب في زيادة الوعي المالي، وتوحيد الأنشطة الإدارية، وتعزيز التغير الهيكلي، وتحقيق إدارة أفضل، وزيادة المساءلة والشفافية. وقال إن إنشاء المكتب يعد جزءا لا يتجزأ من عملية الإصلاح ويشكل أداة لها قيمتها. وسوف تسفر الجهود التي يبذلها المكتب حاليا للتعاون مع هيئات المراقبة الأخرى عن تقديم خدمات مراقبة شاملة.

٢٥ - واستطرد قائلا إن زيادة معدل تنفيذ توصيات مكتب المراقبة الداخلية تدعو إلى التشجيع. وينبغي اتباع نهج أكثر رشدا لإضفاء طابع اللامركزية على الوظائف وتخويل السلطة من نيويورك إلى جنيف وفيينا ونيروبي. ولا بد من أن تشفع العملية بالتدريب وبنشر الوعي، وذلك بإنشاء آلية رصد فعالة لضمان القيام على النحو الصحيح بممارسة السلطة المخولة. وبغية تحقيق هذه الغاية، من الضروري وضع نظام اتصالات فعال.

٢٦ - وأردف قائلا إن هناك حاجة ماسة إلى تبسيط وتوحيد القواعد والأنظمة التي تحكم المنظمة. وتميل القواعد والأنظمة القائمة حاليا إلى تحقيق منافع للمسؤولين عن سوء الإدارة، والتجاوزات والأخطاء. وقال في ختام كلمته ولذلك ليس من المستغرب أن تحدث تجاوزات خطيرة في كثير من المجالات نتيجة لضعف الرصد الداخلي. ولا بد من زيادة تعزيز التدابير التصحيحية الجاري تنفيذها حاليا لمصلحة المنظمة.

٢٧ - **السيد جسدال** (النرويج): قال إن نشر التقرير عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية (A/52/426) أتاح الفرصة أمام وسائط الإعلام لتركز على الأنشطة غير الصحيحة؛ ولقد استندت احدى الصحف الرئيسية مؤخرا إلى افتراض أن الفساد مستوطن في الأمم المتحدة، وصورت عالما من الجريمة الصغرى يصعب على أي فرد يعمل في الأمم المتحدة أن يسلم به. بيد أن هذا التركيز يعني بوضوح أن المراقبة الداخلية في الأمم المتحدة تجري على النحو الملائم وأنها تؤثر في المنظمة تأثيرا بنّاء.

٢٨ - ثم عبّر عن ترحيب وفده بالزيادة المقترحة في موارد مكتب المراقبة الداخلية لفترة السنتين ١٩٩٨ ١٩٩٩، فضلا عن الجهود المبذولة حاليا للتنسيق مع هيئات المراقبة الأخرى بغية تقديم خدمات مراقبة شاملة.

ولقد أسهمت توصيات المكتب في إحداث تغييرات إيجابية في ثقافة الإدارة بالأمم المتحدة. إن متابعة توصيات المراقبة مهمة حيوية كانت غالبا ما تُهمل، وينبغي زيادة التركيز عليها. وأحاط علما بأن النظام الجديد للرصد بالحاسوب يعمل حاليا على تتبع تنفيذ توصيات مكتب المراقبة الداخلية؛ ثم أعرب عن أمله في توفير ذلك النظام لهيئات المراقبة الرئيسية الأخرى، التي افتقرت توصياتها إلى المتابعة في أغلب الأحيان.

٢٩ - وأضاف قائلا إن المبادئ التوجيهية لرصد البرامج وتقييمها سوف تصدر قريبا بهدف وضع أنظمة رصد للإدارات. ولسوء الحظ، لم تتم تلك المهمة فيما سبق إلا بمخصصات ميزانية محدودة جدا.

٣٠ - واستطرد قائلا إن تعليقات وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية بشأن إضفاء طابع اللامركزية وتفويض السلطة (A/52/426، التصدير) أظهرت الحاجة إلى إنشاء آلية للتدريب والرصد الفعال. إن الجهود المبذولة لتوحيد المجموعة الكبيرة من القواعد والأنظمة المتراكمة جديرة بالدعم الكامل، ويتعين الترحيب بما توصل إليه وكيل الأمين العام ومفاده أن الاتصالات الأفقية في الأمانة العامة قد شهدت تحسنا كبيرا. ومن جهة أخرى، فإن المشاكل التي طال أمدها المتمثلة في الافتقار إلى الاتصالات بين المقر ومراكز العمل الأخرى والتجزؤ الجغرافي للأمم المتحدة مسائل تثير القلق. وهذا مجال من المجالات التي يتعين أن تتصدى لها عملية إصلاح الأمم المتحدة بقوة.

٣١ - وأردف قائلا إن وفده يؤيد الأولوية المتواصلة التي يوليها المكتب للمجالات الأربعة الرئيسية للمراقبة ويوافق على أنه ينبغي مواصلة اتباع نهج ردعي واستباقي على حد سواء. وعبَّر عن ترحيب وفده بالتركيز على إجراء مشاورات مع العملاء ووضع نظام لرصد النوعية من أجل المراقبة. وبطبيعة الحال قد يستغرق تنفيذ بعض أنواع التوصيات وقتا لأنه يتعين مراعاة الطرق والإجراءات السليمة.

٣٢ - ثم تابع كلمته قائلا إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكالة تدار بطريقة جيدة بصورة عامة. وتقوم لجنتها الدائمة بصورة منتظمة بمناقشة المسائل المتعلقة بالمراقبة. وتشكل عملياتها الموجهة في معظم الأحيان نحو الميدان تحديا لعملية المراقبة لأنها تنطوي على الاعتماد على منظمات غير حكومية كشركاء في التنفيذ. وقال إن وفده يؤيد استخدام شركاء التنفيذ، بما في ذلك المنظمات النرويجية غير الحكومية، في العمليات الميدانية والجهود المشتركة المبذولة لتحسين الإجراءات ذات الصلة بالشفافية ومراجعة الحسابات. ولقد أوضح التقرير السنوي عن أنشطة مكتب المراجعة الداخلية أنه لا بد من تعزيز تلك الجهود. وفي ظل هذه الخلفية، ينبغي الترحيب بمذكرة التفاهم الموقعة بين المكتب ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات، ولما كانت النية هي إيفاد مراجعي حسابات مقيمين إلى مواقع عمليات ميدانية رئيسية تابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما يقتضي زيادة الموظفين من الهيئتين كلتيهما؛ من المأمول ألا تحمَّل موارد المكتب لمراجعة الحسابات أكبر من طاقتها.

٣٣ - ومضى قائلا إن المكتب قد قدم عدة توصيات بشأن الضوابط الداخلية في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بغية الحد من الإساءات. ولقد أكد التقرير أن إدارة الأونروا تتخذ بالفعل إجراءات تصحيحية بشأن الضوابط الداخلية.

٣٤ - **السيد دينكو** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يؤيد تعزيز آلية الأمم المتحدة للمراقبة ومراجعة الحسابات ويشيد بالأنشطة التي يضطلع بها مكتب خدمات المراقبة الداخلية. ويرحب بخاصة بتخفيض التكاليف. ويؤيد المجالات ذات الأولوية التي تم تعريفها في الفقرة ١٨ من التقرير (A/52/426)، وبخاصة المشتروات، حيث توجد إغراءات كثيرة تشجع على الغش. غير أن أنشطة المراقبة لن تأتي بنتائج ما لم تنفذ توصيات المكتب. وقال إن متوسط معدل التنفيذ مرض بصورة عامة، وينبغي أن يسفر نظام الحاسوب لمتابعة التوصيات عن زيادة النهوض بفعالية الإدارة.

٣٥ - وأضاف قائلا إن المكتب قد توخى الرشد لأنه لم يشترك في الوقت الحاضر في أي قرارات إدارية بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وبالفعل أحدث الأمين العام تغييرات هيكلية في الأمانة العامة، ولكن من المأمول أن تؤخذ في الاعتبار توصيات مكتب خدمات المراقبة الداخلية المتعلقة بهياكل سابقة، وعلى سبيل المثال إدارة الشؤون الإنسانية، فيما يتصل بالوحدات المعاد تشكيلها.

٣٦ - واستطرد قائلا إن وفده يؤيد التوصية المتعلقة باتخاذ تدابير حاسمة لحل مشكلة التجزؤ والافتقار إلى الاتصالات بين المقر ومراكز العمل الأخرى. وعبَّر أيضا عن ترحيب وفده بمراجعة حسابات بعثات وعمليات حفظ السلام. وأعرب عن شعور وفده بالقلق إزاء كثرة انتهاكات القواعد والأنظمة المالية في هذين المجالين. وإن من دواعي الشعور بالمزيد من القلق مشاركة موظفي الأمم المتحدة بصورة مباشرة في المخالفات المالية. وبعد التحقق على النحو الواجب، لا بد من معاقبة الأشخاص الذين يحددهم المكتب بأنهم مذنبين بارتكاب الانتهاكات. وقال إن وفده يتابع عن كثب تقارير المكتب بشأن مواضيع ومراجعات حسابات محددة ويوافق على قرار اللجنة بالنظر في تلك التقارير في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة. وفي ختام كلمته قال إنه يتطلع إلى تقديم المزيد من التقارير في أثناء الدورة الحالية بغية تقييم التقدم المحرز بصدد إصلاح ترتيبات المشتروات واستخدام الخبراء الاستشاريين.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (A/51/519/Add.5، و Corr.1؛ A/52/546)

٣٧ - **السيد هوسانغ** (مدير شعبة تمويل حفظ السلام): قال إن الاحتياجات الاضافية لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بلغت مبلغا إجماليه ١٠,٦ مليون دولار من أجل تحقيق غرضين: إضافة ١٢٠ ضابطا من ضباط الشرطة المدنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة المحلية (٧,٩ مليون دولار)؛ ونقل المسؤولية عن تقديم خدمات الدعم المشترك التي كانت تقدمها فيما سبق قوات الأمم المتحدة للسلام (٢,٧ مليون دولار). وحسبما يلاحظ من ما ورد في الفقرة ٤ من تقرير الأمين العام (A/51/519/Add.5 و Corr.1)، وافقت اللجنة الاستشارية على طلب سلطة الالتزام بمبلغ إجماليه زهاء ثلاثة ملايين من الدولارات لهذين البندين. وفي الفقرة ١١ من آخر تقرير أعدته اللجنة الاستشارية (A/52/546) أوصت اللجنة بأنه ليس ثمة ضرورة لتخصيص مبلغ إضافي لتلك الفترة زيادة على مبلغ ١٧٨,٩ مليون دولار الذي سبق أن اعتمد وينبغي تبرير أي احتياجات اضافية تبريرا كاملا في تقرير الأداء الخاص بالبعثة عن الفترة قيد النظر.

٣٨ - وقال في ختام كلمته إنه يتعين أن تتناول اللجنة هذه المسألة في المشاورات غير الرسمية لأن الأمانة العامة لن تتمكن من إنفاق مبالغ إضافية تزيد على مبلغ الـ ١٧٨,٩ مليون دولار دون انتهاك الأنظمة والقواعد المالية.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع) (A/52/6/Rev.1 (المجلد الثاني)، و A/52/7 (الفصل الثاني، الأجزاء الثامن - العاشر) و A/52/16 و Add.1)

الباب ٢٧ - الخدمات الإدارية (تابع)

الباب ٢٧ ألف - مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم (تابع)

الباب ٢٧ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات (تابع)

الباب ٢٧ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية (تابع)

الباب ٢٧ دال - خدمات الدعم (تابع)

الباب ٢٧ هاء - خدمات المؤتمرات (تابع)

الباب ٢٧ واو - الإدارة، جنيف (تابع)

الباب ٢٧ زاي - الإدارة، فيينا (تابع)

الباب ٢٧ حاء - الإدارة، نيروبي (تابع)

٣٩ - **السيد مادنس** (بلجيكا): قال، متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة وهي استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، إضافة إلى النرويج، إن الاتحاد الأوروبي ينظر إلى اعتبارين هامين هما: قدرة الأمين العام على تطوير طرق جديدة للإدارة وعزمه على إنشاء صندوق تنمية يمول بمدخرات تحققت نتيجة لتخفيض التكاليف الإدارية. ولقد ذكرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عددا من القيود التي زادت من صعوبة تحليل الباب ٢٧، بما في ذلك الافتقار إلى المعلومات عن المشاريع الرائدة لاختبار المفاهيم الجديدة للإدارة. وصرح بأن الاتحاد الأوروبي يؤيد تطوير تلك الابتكارات ويأمل في أن يقدم الأمين العام بعض المقترحات في الوقت المناسب. كما أعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بعزم الأمين العام على إنشاء صندوق للتنمية، بالرغم من أن الحاجة تدعو إلى زيادة تنقيح هذه الفكرة.

٤٠ - وأضاف قائلا إن تغيير اسم إدارة شؤون الإدارة والتنظيم إلى إدارة التنظيم ليس مجرد تغيير صوري ولكنه علامة على نمط إدارة إصلاحي. وبالفعل أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء تقدم موظفي الأمم المتحدة في العمر وتخفيض عدد الوظائف في الرتب الأدنى. بيد أن الاتحاد لاحظ مع الارتياح أن نسبة ٤٠ في المائة أخرى من الموظفين سوف يتلقون تدريبا في فترة السنتين المقبلة، بالرغم من أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تعتقد بأنه ينبغي مضاعفة هذا العدد؛ وأشار إلى أن تكاليف التدريب بلغت نسبة ٠,٨ في المائة فقط من تكاليف الموظفين الإجمالية. ثم أعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي أيضا بمقترحات الأمين العام المتعلقة بالتدريب على اللغات الرسمية ولغات العمل ولكنه تساءل عما إذا كانت الخطط المهنية للموظفين تأخذ في اعتبارها ذلك التدريب. وقال إن مما يدعو إلى الارتياح أيضا أن ١ ٠٠٠ موظف سوف يتلقون تدريبا يتعلق بمراعاة الفوارق بين الجنسين. وصرح بأن الاتحاد الأوروبي يشارك اللجنة الاستشارية في مخاوفها إزاء تخفيض الموارد المخصصة لقسم الفحوص والاختبارات. ومما يدعو إلى تخصيص المزيد من الموارد للقسم احتمال تقاعد ما يزيد عن ٦ ٠٠٠ موظف في الأجل المتوسط وهدف تحقيق توزيع جغرافي أفضل وتحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين في الأمانة العامة.

٤١ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي حث الأمين العام على مواصلة التوسع في استخدام التكنولوجيات الجديدة كما يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق الذي تشعر به اللجنة الاستشارية إزاء ضرورة تعزيز التنسيق التكنولوجي بين المقر ومراكز العمل الأخرى. وينبغي أن يتوسع التنسيق ليشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها، كي يتسنى لتوحيد نمط نظم الحاسوب أن يحقق وفورات في التكاليف والوقت. ولسوف يصبح بمستطاع الفريق العامل المعني بالمعلومات أن يؤدي مهام فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأحاط الاتحاد الأوروبي علما بعزم الأمين العام على البدء في إنتاج أقراص مدمجة ثابتة المحتوى للمواد الموجودة على نظام القرص البصري؛ وسوف تشكل الاشتراكات في النظام مصدرا رئيسيا للدخل. ومن الجدير أن يُعنى الأمين العام بطلب اللجنة الاستشارية لتقصي إمكانات النظام فيما يتعلق بتخزين الوثائق.

٤٢ - ومضى قائلا، فيما يتعلق بشعبة المشتروات والنقل، إن اللجنة الاستشارية لاحظت أن المنظمة نادرا ما تلجأ إلى الإعلان المفتوح ويتم، بصورة دائمة تقريبا، الحصول على مناقصات/ مقترحات من بائعين مسجلين في قائمة منتقاة (A/52/7، الفقرة ثامنا - ١١٨). وهذا وضع غير مقبول؛ وينبغي أن تستخدم الشعبة كافة وسائل الإعلان المتوفرة، وأن تحتفظ بقائمة موردين تستكمل بصورة منتظمة. وفي هذا الصدد ينبغي القيام على جناح السرعة بتنفيذ الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام.

٤٣ - وأردف قائلا إنه لا بد من المحافظة على نوعية الترجمة الشفوية والتحريرية في الأمم المتحدة ولا بد من القضاء على أسباب التأخير في إعداد الوثائق. إن التوسع في لجوء المترجمين إلى المراجعة الذاتية يشكل مصدرا للقلق فيما يتصل بالنوعية. وينبغي أن يؤدي الأخذ بنظم الترجمة بمساعدة الحاسوب إلى الإسراع في ترجمة الوثائق وتقليل عدد شكاوى الدول الأعضاء، وأن يزيد أيضا من إمكانات الترجمة عن بعد. بيد أنه لا ينبغي تحقيق وفورات في التكاليف على حساب النوعية. ولذلك لا بد من احترام قواعد المراجعة ومواصلة تعيين

المترجمين والمراجعين وتدريبهم بموارد الميزانية المخصصة لذلك. ولقد انخفض عدد الوثائق بنسبة ١٤ في المائة وبالمستطاع زيادة تخفيض الوثائق كلما أمكن وذلك بالأخذ بالابتكارات التكنولوجية.

٤٤ - وفي ختام كلمته أكد رغبة الاتحاد الأوروبي في تهيئة مناخ جديد من الثقة بين الأمانة العامة والدول الأعضاء.

٤٥ - **السيد ياماغيوا** (اليابان): قال إن وفده لاحظ مع القلق من ما ورد في الجدول ٢٧ باء - ١١ أن جميع وظائف الخدمات المالية ذات الصلة بعمليات حفظ السلام تمول فقط من موارد خارجة عن الميزانية. وينبغي أن تمول وظائف الموظفين الذين يؤدون هذه المهام الأساسية من الميزانية العادية.

٤٦ - وأضاف قائلا إن من دواعي القلق ما يُفهم من ما ورد في الفقرة ٢٧ جيم - ٥٧ بشأن إلغاء أربع وظائف من شعبة خدمات الأخصائيين، بما في ذلك إلغاء وظيفتين في قسم الفحوص والاختبارات. وقد لا يتوافق هذا الإجراء مع أولويات المنظمة، لأن عمل القسم يتعلق أساسا بالاختبارات التنافسية الوطنية، التي ثبت أنها أدوات مفيدة من أجل توظيف أفضل المرشحين تأهيلا من الدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا. إن الخطة المتوسطة الأجل تنص على استمرار الاختبارات للتعيين في الوظائف من رتبة ف - ٢ ورتبة ف - ٣، ولقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل في الحقيقة استمرار تلك الاختبارات. وبالفعل، أكد الأمين العام نفسه مرة أخرى ضرورة إحراز تقدم له شأن في ما يتصل بالتمثيل الجغرافي وتحقيق التوازن بين الجنسين. ويبدو أن ذلك مناقضا لما تقترحه الأمانة العامة الآن لإجراء تخفيض كهذا في الموظفين. وقال إن وفده يشارك اللجنة الاستشارية فيما يخامرها من شك في هذا الصدد.

٤٧ - وفي ختام كلمته طلب، فيما يتعلق بالجدولين ٢٧ دال - ١١ و ١٢، اللذين يوضحان أنه يتعين الآن تمويل الوظائف المطلوبة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل من الميزانية العادية، تقديم إيضاح بشأن المركز الحالي والاستراتيجية الحالية لزيادة تطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

٤٨ - **السيد أوكوث أويوغي** (كينيا): قال، بصدد الإشارة إلى الباب ٢٧ حاء، إن التقارير التي قدمت إلى اللجنة لا تترك مجالا للشك بأن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يواجه مشاكل مالية وإدارية كثيرة. بيد أن بعض المشاكل نجم، فيما يبدو، من سياسات أو ممارسات الأمانة العامة، وعلى سبيل المثال، تمويل مكتب نيروبي من صندوق الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسة الموئل بدلا من تمويله من الميزانية العادية. وفضلا عن ذلك، وبما أن الصندوق والمؤسسة كليهما يتلقيان موارد مخفضة، ليس بمستطاعهما تنفيذ البرامج التي صدرت بشأنها ولايات وتسيير المكتب في الوقت نفسه.

٤٩ - وأضاف قائلا إن مشاكل مكتب نيروبي ليست جديدة. وفي الواقع، ونظرا إلى الخبرة الطويلة التي اكتسبتها الأمانة العامة في تسيير العمل في نيويورك وفي مكتبي جنيف وفيينا، كان ينبغي لها أن تكون قادرة على حل المشاكل في نيروبي. وقال إن وفده يوافق على الرأي الذي صرح به ممثل مصر في جلسة سابقة ومفاده أنه ينبغي للأمانة العامة أن تتصدى لتلك المسائل بصورة منصفة.

٥٠ - **السيدة شيروس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يشعر بالسرور لأن مديري البرامج في إدارة التنظيم والإدارة قد صرحوا بأن الإدارة ستقوم بدور رائد في تنفيذ العملية التي اقترحها الأمين العام لتغيير الإدارة في الأمم المتحدة. ولقد قامت الإدارة على النحو الصحيح بتحديد مهام الإدارة التي تتسم بالأولوية، وتدل الوفورات التي تحققت في معظم المجالات الإدارية على أن الأمانة العامة قد ركزت بصورة جادة على تحقيق هدف يرمي إلى ضمان إجراء تخفيضات كبيرة في تكاليف النفقات العامة.

٥١ - وأضافت قائلة إن وفدها لاحظ أن الفقرة ٢٧ ألف - ٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة تنص على استيعاب وظيفة برتبة ف - ٤ لأمانة اللجنة الخامسة نتيجة لإلغاء وظيفة واحدة برتبة ف - ٤ من ملاك الموظفين المتصل بمهام أخرى في مكتب وكيل الأمين العام. ثم تساءلت عن مسؤوليات الوظيفة الأخيرة.

٥٢ - ثم طلبت، فيما يتصل بالباب ٢٧ جيم، تقديم إيضاحات بشأن الزيادة البالغة ٣٠٠ في المائة في تكاليف الموظفين الأخرى والزيادة بنسبة ٢٥ في المائة في أموال السفر لشعبة خدمات الأخصائيين. وهناك أيضا زيادة بنسبة ٨٥ في المائة، تحت بند تدريب وتطوير الموظفين، من أجل تطوير المهارات والدعم الوظيفي؛ وتساءلت عن التكاليف التي تكبدتها المنظمة، إضافة إلى المرتبات والمساعدة المؤقتة العامة، لتغطية الموظفين في إجازات التفرغ الدراسي. وطلبت أيضا تقديم تفسير للفرق بين مدرسي اللغات المتفرغين والمدرسين العاملين لبعض الوقت، إضافة إلى تقديم معلومات عما إذا كانت هناك حاجة إلى مدرسين يعملون لبعض الوقت.

٥٣ - واستطردت قائلة، فيما يتعلق بالباب ٢٧ هاء، إن وفدها يرحب بالتحسينات المتعلقة باستخدام خدمات المؤتمرات ولكنها لاحظت أن عدد الاجتماعات المزمع عقدها في فترة السنتين المقبلة يتجاوز عدد الاجتماعات المقررة لفترة السنتين الحالية. وأعربت عن أملها في ألا تكون هذه الزيادة مؤشرا على اتجاه.

٥٤ - وبصدد الإشارة إلى الفقرة ٢٧ واو - ٧ التي تنص على أن الموارد المطلوبة لدعم نظام المعلومات الإدارية المتكامل تشمل وظيفة واحدة من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة، تساءلت عما إذا كانت هاتان الوظيفتان إضافة إلى الـ ٢٩ وظيفة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل المقترح تحويلهما.

٥٥ - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة في فيينا، طلبت تقديم إيضاح بشأن أغراض الاقتراح برصد اعتماد قدره ٧٠٠ ٣١ دولار الوارد في الفقرة ٢٧ زاي - ٢٦ في إطار بند المساعدة المؤقتة العامة لتغطية حصة المكتب في تكلفة مستشار الموظفين في مركز فيينا الدولي. وطلبت أيضا تقديم معلومات عن تكلفة حصة المكتب في عملية إجراء الدراسة الاكتوارية المشار إليها في الفقرة ٢٧ زاي - ٢٧.

٥٦ - وفي ختام كلمتها أشارت إلى الباب ٢٧ حاء، ثم تساءلت عما إذا كانت مقترحات الميزانية الحالية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي تعكس الجدول الجديد لمرتبات الموظفين من فئة الخدمات العامة. وقالت إن وفدها يرغب في الحصول على معلومات بشأن إجمالي المرتبات لنيروبي، بما في ذلك المساعدة المؤقتة العامة والخبراء الاستشاريين. وكررت من جديد رأي وفدها ومفاده أنه ينبغي اتخاذ إجراء فوري لتصحيح المشاكل الإدارية الخطيرة في نيروبي.

٥٧ - **ترأست اللجنة السيدة دايس (اليونان) نائبة الرئيس.**

٥٨ - **السيد سيال** (باكستان): قال، فيما يتعلق بالتخفيضات المقترحة في وظائف مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، إن وفده يؤيد الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة ثامنا - ٢٦ من تقريرها. وفي هذا الصدد، أعرب عن القلق إزاء النتائج السلبية المترتبة على تخفيضات الموظفين المذكورة في الفقرة ٥٣ من الوثيقة A/C.5/51/53. وقال إنه لا ينبغي تكرار أوجه النقص هذه في فترة السنتين القادمة؛ ومن الضروري استعراض الوضع، حسبما أوصت اللجنة الاستشارية بذلك. ولقد صرح المراقب المالي بأن التخفيضات المقترحة في الموظفين تعزى إلى التخفيضات الشاملة في الميزانية. بيد أن الأمين العام مسؤول عن تقديم مقترحات الميزانية على أساس التكلفة الكاملة لضمان التنفيذ التام لجميع البرامج والأنشطة التي صدرت بشأنها ولايات. وقال إن وفده يشارك أيضا في آراء اللجنة الاستشارية بشأن التخفيضات المقترحة في الموارد من أجل قدرات الفحص والاختبارات (A/52/7، الفقرة ثامنا - ٣٤).

٥٩ - ثم أعرب عن قلقه إزاء احتمال حدوث تضارب خطير في المصالح بصدد استخدام الموظفين المقدمين بلا مقابل في مجال المشتروات (A/52/7، الفقرتان ثامنا - ٦٥ وثامنا - ١١٦). وقال إنه بالرغم من أن إصلاح عملية المشتروات قد أدى إلى تخفيض عدد الوظائف المطلوبة، لا بد من استعراض الاقتراح بإلغاء ١١ وظيفة واستمرار استخدام الموظفين الخمسة المقدمين بلا مقابل وذلك في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥١ وتوصية اللجنة الاستشارية.

٦٠ - وتساءل عما إذا كانت الأمم المتحدة توفر الحيز المكاني لوكالات متخصصة وهيئات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وإن كان ذلك كذلك، فهل يقدم الحيز المكاني بأسعار معيارية أم متنوعة، أم أنه يقدم بالمجان. وصرح في ختام كلمته بأنه يؤيد الاقتراح بضرورة إنشاء مرافق عقد المؤتمرات باستخدام الفيديو للجنة الاستشارية.

٦١ - **السيد تور** (مالي): قال إنه يشعر بالقلق إزاء الحالة الإدارية والمالية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وإزاء اقتراح تخفيض الموارد المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). ثم أيّد البيان الذي أدلى به ممثل كينيا.

٦٢ - **السيد سونغ تشول شين** (جمهورية كوريا): قال إنه يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل اليابان بشأن إلغاء وظيفتين في قسم الفحوص والاختبارات بمكتب إدارة الموارد البشرية. وينبغي الإبقاء على هاتين الوظيفتين، نظرا للولاية المحددة المتعلقة بإجراء الاختبارات التنافسية على الصعيد الوطني.

٦٣ - **السيدة فهمي** (مصر): قالت، فيما يتعلق بالباب ٢٧ دال، إنها لا تؤيد اقتراح الأمين العام بتحويل ٢٩ وظيفة مؤقتة إلى وظائف دائمة، لأن تلك الوظائف لم تخضع للمتطلبات العادية المتعلقة بالتوزيع الجغرافي المنصف. وتساءلت عن الطريقة التي بررت بها الأمانة العامة ذلك الاقتراح، وفي ضوء ضرورة احترام ذلك المبدأ.

٦٤ - وأضافت قائلة إنها لاحظت، فيما يتعلق بالباب ٢٧ هاء، أن تخفيض موارد اليونيدو والوكالة الدولية للطاقة الذرية يعزى بصورة جزئية إلى الأخذ بنظام الميزانية الصافية في مكتب الأمم المتحدة في فيينا (الفقرة ٢٧ هاء - ٩). وقالت إن لديها تحفظات بشأن ذلك النظام، وتساءلت عن الكيفية التي بررت بها الأمانة العامة الاقتراح بتخفيض موارد اجتماعات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). ثم قالت إذا كان المبلغ الإجمالي للموارد لا يستند إلى تقديرات الطلب على خدمات المؤتمرات، بل إلى الخبرة المكتسبة في فترة السنتين السابقة، ثم تساءلت عن السبب الذي من أجله قدمت موارد لـ ٨٥١ ٣ اجتماعا فقط، علما بأنه تم انعقاد ٦٠٥ ٤ اجتماعات في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

٦٥ - واستطردت قائلة إنه بالرغم من أن اللجنة الاستشارية قد ذكرت، في الفقرة ثامنا - ١٣٧ من تقريرها، أنه لا يتوقع أن يؤثر الاقتراح بإلغاء ١٩٧ وظيفة من ظائف خدمات المؤتمرات بصورة سلبية على قدرات الترجمة الشفوية والتحريرية، ثم أعربت عن اعتقادها بأن ذلك التخفيض سوف يؤثر بالضرورة على تلك القدرة. وطلبت من الأمانة أن تقدم تفصيلا عن الوظائف المقترح إلغائها في شعب الترجمة الشفوية والتحريرية، موضحة الوظائف التي سوف تلغى، وشعب اللغات التي سوف تتأثر وعدد الوظائف التي سوف تلغى في كل رتبة. وصرحت بأن الفقرة ٢٧ هاء - ٥٠ (أ) '١' من الميزانية البرنامجية المقترحة تنص ضمنا على عدم معاملة اللغات الرسمية للمنظمة على قدم المساواة فيما يتعلق بالمحاضر الموجزة؛ وسألت عن معنى عبارة "ترجمة هذه المحاضر إلى اللغات الأخرى المطلوبة".

٦٦ - وفي ختام كلمتها، أشارت إلى أن المشتركين في المؤتمر الأول للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، قد قرروا أن يطلبوا إلى الجمعية العامة أن تقدم مبلغ ١ مليون دولار لتغطية تكاليف خدمات المؤتمرات من الميزانية العادية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩؛ وتساءلت عما إذا كان هذا الطلب قد أخذ في الاعتبار.

٦٧ - **السيدة تشن يو** (الصين): تساءلت أيضا، نظرا لأهمية ضمان معاملة جميع اللغات الرسمية الست في الأمم المتحدة على قدم المساواة، عما إذا كانت الاعتمادات قد خصصت من أجل ترجمة المحاضر الموجزة للمؤتمرات والجلسات إلى اللغتين العربية والصينية.

٦٨ - **السيد تشينفانو** (تايلند): قال إنه يؤكد من جديد الأهمية التي يعلقها وفده على برامج تدريب الموظفين. وقال إنه يشارك في الآراء التي أعرب عنها ممثلا اليابان وجمهورية كوريا فيما يتعلق باقتراح تخفيض الوظائف في قسم الفحوص والاختبارات. ثم مضى قائلا إنه يوافق على ما صرحت به اللجنة الاستشارية بشأن الحاجة إلى تطوير سياسة طويلة الأجل تتعلق بإدارة المحفوظات والوثائق، وأعرب عن قلقه إزاء ما ورد في الفقرة ثامنا - ١٢٨ من تقريرها، ومؤداه أن تنفيذ السياسات والإجراءات الحالية بشأن المحفوظات قد توقف بسبب الافتقار إلى موارد كافية وبسبب الأولوية الدنيا المعطاة لذلك النشاط. وقال إن المحفوظات والوثائق مفيدة للوفود وللبحوث الخارجية المتعلقة بالأمم المتحدة، ثم أعرب عن أمله في أن يكون مستوى الموارد المطلوبة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ كافيا نظرا لطبيعة إدارة الوثائق وهي طبيعة آخذة في التغير ونظرا للتقدم السريع الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات العصرية.

٦٩ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلت به ممثلة مصر. وأشار، فيما يتعلق ببرنامج التدريب على اللغات، إلى الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ١١/٥٠ بشأن تعدد اللغات، ثم أعرب عن أمله في أن تعامل جميع اللغات الرسمية الست على قدم المساواة في ذلك البرنامج.

٧٠ - وأضاف قائلا إنه يوافق، فيما يتعلق بالباب ٢٧ دال، على ما أدلت به ممثلة مصر وما صرحت به اللجنة الاستشارية بأنه لا ينبغي تحويل الـ ٢٩ وظيفة المؤقتة المشار إليها في الفقرة ٢٧ دال - ٤٦ إلى وظائف دائمة ما لم تقدم الأمانة العامة تفسيرا مرضيا بشأن السبب الذي من أجله لم تخضع تلك الوظائف للتوزيع الجغرافي. وسأل عما إذا كانت الوظائف من فئة الخدمات العامة التي ستحول إلى وظائف فنية تخضع للتوزيع الجغرافي.

٧١ - واستطرد قائلا إنه يشعر بالقلق إزاء الاقتراح بإلغاء ١٩٧ وظيفة في إطار الباب ٢٧ هاء، وصرح بأنه يؤيد طلب وفد مصر من أجل تقديم تفصيل بياني بالتخفيضات المقرر إجراؤها في الوظائف وتفسيرا للطريقة التي سوف تتم بها المحافظة على قدرة الترجمة الشفوية والتحريرية بالرغم من هذه التخفيضات.

٧٢ - **السيد هالبواتشس** (المراقب المالي): قال، فيما يتعلق بالباب ٢٧ ألف، إنه تم فيما سبق ممارسة مهام الوظيفة برتبة ف - ٤ التي سوف يعاد وزعها إلى أمانة اللجنة الخامسة لتقديم الدعم لمكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم.

٧٣ - وأضاف قائلا، في إطار الباب ٢٧ جيم، إن تخفيض الوظائف في قسم الفحوص والاختبارات لا يعكس العزم على تخفيض عدد الاختبارات التنافسية على الصعيد الوطني في فترة السنتين المقبلة، بل يعكس بدلا من ذلك زيادة استخدام وسيلة عقد المؤتمرات بواسطة الفيديو واستخدام اللجان الإقليمية بصفتها مراكز للاختبارات. ولقد اقترحت زيادة المساعدة المؤقتة العامة لمكتب إدارة الموارد البشرية لأن نظام المعلومات الإدارية المتكامل لم يكن في حالة تشغيلية تامة في المكاتب الكائنة فيما وراء البحار وما زال يتعين المحافظة على قواعد بيانات منفصلة؛ وأن هذا العبء الزائد من العمل سوف يختفي في نهاية الأمر. وفي المقام الأول تعزى الزيادة المقترحة في أموال السفر لشعبة خدمات الأخصائيين إلى الاحتياجات المتوقعة لقسم سياسة التعويضات والتصنيفات؛ وينبغي ملاحظة أن أموال السفر للبرامج الفرعية الأخرى في المكتب لم تخفض تخفيضا كبيرا.

٧٤ - واستطرد قائلا، فيما يتعلق بالباب ٢٧ دال، إن تقرير الحالة عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل سوف يقدم في غضون وقت قصير. ويعكس الاقتراح بتحويل وظائف نظام المعلومات الإدارية المتكامل حقيقة مفادها أن مرحلة تطوير النظام، التي استخدمت فيها المساعدة المؤقتة، بلغت نهايتها؛ وأن الوقت قد حان لإنشاء وظائف لموظفين دائمين للمحافظة على النظام. ولم تكن المساعدة المؤقتة خاضعة للتوزيع الجغرافي، ولكن الوظائف الدائمة المقترحة سوف تخضع لذلك المبدأ. إن وظيفة منسق نظام المعلومات الإدارية المتكامل برتبة ف - ٥ في جنيف لم تكن مدرجة في الـ ٢٩ وظيفة المشار إليها في الفقرة ٢٧ دال - ٤٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لأنها وظيفة أعيد وزعها وليست جديدة.

٧٥ - واستطرد قائلا، فيما يتعلق بخدمات المؤتمرات (الباب ٢٧ هاء)، إنه بالرغم من أن المحاضر الموجزة الأصلية تعد بلغة من اللغات الانكليزية أو الفرنسية أو الاسبانية أو الروسية فقط، إلا أنها تترجم إلى جميع اللغات الرسمية الست بما في ذلك اللغتين العربية والصينية، ويصدر كل محضر بجميع هذه اللغات في نفس الوقت. ولا يتوقع أن تؤثر التخفيضات المقترحة في الوظائف على خدمات المؤتمرات لأن الميزانية قد أعدت على أساس الافتراض بأن مستوى الوثائق وعدد الاجتماعات سيظل ثابتا؛ ولذلك ينبغي أن تكون الموارد المطلوبة كافية. والإسقاطات المتعلقة باجتماعات اليونيدو قدمتها اليونيدو ذاتها، التي تواجه صعوبات مالية حادة.

٧٦ - ومضى قائلا إنه لم يكن على دراية بالقرار الذي اعتمده مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛ ويتوقع أن تنظر اللجنة الثانية في بادئ الأمر في هذا القرار، وسوف تقدم اللجنة الثانية توصية ملائمة بشأنه إلى اللجنة الخامسة.

٧٧ - واستطرد قائلا إن الإجابة على السؤال بشأن تقديم حيز مكاني للمكاتب وردت في باب الإيرادات - ٢، الذي يوضح أن المنظمة تتوقع أن تكتسب مبلغ ١٢ مليون دولار في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ من جراء تأجير أماكن العمل للوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى في نيويورك وفي مراكز عمل أخرى.

٧٨ - وأردف قائلا إن تكلفة دراسة التأمين الطبي في مكتب الأمم المتحدة في فيينا قسمت بالتساوي بين ميزانية اليونيدو والميزانية العادية للأمم المتحدة؛ ويمثل مبلغ ٦٠٠ ١٨ دولار حصة الأمم المتحدة. وبالمثل، يمثل مبلغ الموارد المطلوبة للمساعدة المؤقتة لمكتب مستشار الموظفين في فيينا حصة الأمم المتحدة في المبلغ الإجمالي.

٧٩ - وتابع كلمته قائلا إن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي هو أحد المكاتب القليلة التي لم يُقترح إجراء تخفيضات في موظفيها في إطار الميزانية العادية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بتمويل المكتب بصورة جزئية لأن كثيرا من أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمول بموارد خارجة عن الميزانية. وقال في ختام كلمته وتطبق ترتيبات مماثلة فيما يتعلق بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٨٠ - **السيدة فهمي** (مصر): قالت إنه نظرا للإيضاح الذي قدمه المراقب المالي، ينبغي حذف كلمة "المطلوبة" الواردة في الفقرة ٢٧ هاء - ٥٠ (أ) '١'، التي ترد بعد عبارة "ترجمة هذه المحاضر إلى اللغات الأخرى".

٨١ - **السيدة امرسون** (البرتغال): قالت إنها تشعر بالقلق إزاء التخفيضات المقترحة في موظفي قسم الفحوص والاختبارات التابع لمكتب إدارة الموارد البشرية. وصرحت بأن الجمعية العامة قد قررت أن الاختبارات هي أفضل أداة ملائمة لتعيين صغار الموظفين. بيد أن الافتقار إلى التنسيق بين مهام الاختبارات والتوظيف قد أسفرت عن تأخير التعيين لمدة طويلة بعد اختيار المرشحين عن طريق الفحوص؛ وفي كثير من الحالات، لا يتوفر المرشحون حينما تعرض الوظائف عليهم. وفي هذا الصدد، فإن من دواعي القلق أيضا إجراء تخفيضات في

الوظائف برتبتي ف - ٢ و ف - ٣؛ وليس ثمة ما يبرر إجراء فحوص لتوظيف الشبان إذا لم تتوفر لهم وظائف الرتب الابتدائية.

٨٢ - **السيد سونغ تشول شين** (جمهورية كوريا): قال، معربا عن دعم وفده للكلمة التي أدلت بها ممثلة البرتغال، إن إلغاء وظيفتين في قسم الفحوص والاختبارات التابع لمكتب إدارة الموارد البشرية لا ينبغي ربطه بالأخذ بنظام الاختبار بواسطة الفيديو أو الدور المعزز الذي تؤديه الفحوص التنافسية على الصعيد الإقليمي.

الباب ٢٨ - المراقبة الداخلية

٨٣ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، بصدد تقديم تقرير اللجنة الاستشارية عن الباب ٢٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة (A/52/7، (الفصل الثاني، الجزء تاسعا))، إن اللجنة تعتقد اعتقادا راسخا بأن ممارسة استخدام الموظفين المقدمين بلا مقابل في مكتب خدمات المراقبة الداخلية غير ملائمة وينبغي تجنبها. وإضافة إلى ذلك، تعتقد اللجنة الاستشارية أن التنبؤ بتناول المكتب لـ ٤٥٠ حالة إضافية ينطوي على عدد كبير من الحالات فيما يبدو. وإذا لم يتحقق تناول هذا العدد من الحالات، عندئذ يمكن تحقيق وفورات.

٨٤ - **السيد تشينفانو** (تايلند)، نائب رئيس لجنة البرنامج والتنسيق: قال، بصدد تقديم الأجزاء ذات الصلة من تقرير اللجنة (A/52/16)، إن اللجنة أوصت الجمعية العامة بضرورة اعتماد وصف البرنامج للباب ٢٨ رهنا بالتعديلات الموضحة في التقرير.

٨٥ - **السيد مادنس** (بلجيكا): قال، متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، إضافة إلى ليختنشتاين، إن التقارير التي قدمها مكتب خدمات المراقبة الداخلية تبين أن هذا المكتب قد أصبح جزءا لا يتجزأ من المنظمة وأنه أداة لها قيمتها. والمكتب ليس آلية مصممة لضمان إجراء تخفيضات في الميزانية. بل إن دوره هو تحديد عادات الإسراف وتمكين الأمم المتحدة من إدارة مواردها على نحو أكثر فعالية.

٨٦ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي قد لاحظ الزيادة المقترحة في موارد الميزانية العادية لمكتب خدمات المراقبة الداخلية مقارنة بموارده في فترة السنتين السابقة. وتعكس تلك الزيادة في الحقيقة تكلفة التدابير التي نفذت بالفعل في أثناء فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، وبالتحديد تكاليف تعيين موظفين جدد. فالمكتب جديد نسبيا ولا يعمل بكامل طاقته حتى الآن. ولم تتطور آليات المراقبة الداخلية تطورا تاما في الأمم المتحدة على غرار آليات المراقبة الداخلية في المؤسسات الأخرى العامة أو الخاصة.

٨٧ - واستدرك قائلا إنه نظرا إلى أن عمليات الأمم المتحدة تمتد في أرجاء المعمورة، من الملائم والصحيح أن يقوم مكتب خدمات المراقبة الداخلية بتنفيذ عمليات المراقبة في المقر، وفي مراكز العمل الأخرى في الميدان. ويؤيد الاتحاد الأوروبي ممارسة إيفاد المفتشين إلى مواقع في ما وراء البحار، ولا سيما إلى بعثات حفظ السلام.

٨٨ - وأردف قائلا، فيما يتعلق بعدد الحالات التي من المتوقع أن يتناولها مكتب خدمات المراقبة الداخلية، أن الاتحاد الأوروبي لاحظ أن المجموع الكلي لحالات عام ١٩٩٧ يشير فقط إلى الربع الأول من السنة ولذلك لا ينبغي تفسيره بصفته رقما أساسيا له معنى. وبالرغم من ذلك، فإن الأساس الكمي لتحليل عبء العمل غير كاف لقياس الاحتياجات الفعلية للبرنامج الفرعي ٤. فالحالات التي يتعين أن يتصدى لها المكتب متنوعة بدرجة كبيرة. وفضلا عن ذلك، من المتوقع أن يوصي قسم التحقيقات بوضع سياسات واتخاذ تدابير ترمي إلى تشجيع الوفورات والكفاءات بناء على التحقيقات (A/52/6/Rev.1، الفقرة ٢٨-٦٢ (ج)). وهذا العنصر التطلعي لولاية القسم لا يزال غير متطور بقدر كاف مما يعزى إلى عبء عمل القسم ومستوى موظفيه حاليا.

٨٩ - **السيد غجسدال** (النرويج): قال إن مكتب خدمات المراقبة الداخلية يقوم بدور رئيسي في تحسين الثقافة الإدارية بالأمم المتحدة. ولذلك، لا بد من توفير الموارد الضرورية له لتشغيله بفعالية وصرح بأن وفده يؤيد الزيادة المقترحة في الموارد وفي وظائف الميزانية. وينبغي إقامة المزيد من التعاون الأوثق على الدوام بين كافة هيئات المراقبة في منظومة الأمم المتحدة.

٩٠ - **السيد مير محمد** (جمهورية إيران الإسلامية) **والسيد أتيانتو** (اندونيسيا): قالا إن مكتب خدمات المراقبة الداخلية لم يخول بولاية تغيير برامج أو أهداف المنظمة. ولذلك، ينبغي حذف عبارة "عن طريق تبديل محتواها، وإعادة النظر في أهدافها عند الضرورة" من الفقرة ٢٨-١٧ في الميزانية البرنامجية المقترحة. ونظرا إلى أن كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة قد ألزمت بإجراء تخفيضات، يبدو من الملائم أن يكون مكتب خدمات المراقبة الداخلية مثالا وأن يفعل الشيء نفسه. ومن الأهمية ضمان عدم استخدام موظفين مقدمين بلا مقابل في المكتب، حسبما أوصت اللجنة الاستشارية بذلك.

٩١ - استأنف السيد شودري (بنغلاديش) الرئيس رئاسة الجلسة.

٩٢ - **السيد مكتفي** (الجزائر): قال إنه يؤيد تأييدا تاما التعليقات التي أبداها ممثلا جمهورية إيران الإسلامية وإندونيسيا ثم تساءل عن دور الوحدة الإدارية التي أنشئت حديثا في مكتب وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية. وقال إذا كان الغرض من إنشاء الوحدة هو ضمان الاستقلال التشغيلي، فإن وفده يتساءل لماذا لم تنشأ وحدات مماثلة في آليات المراقبة الأخرى.

٩٣ - **السيد رباستش** (الولايات المتحدة الأمريكية): أكد من جديد تأييد وفده بقوة لمكتب خدمات المراقبة الداخلية وضرورة زيادة التأكيد على مهمته التقييمية بهدف إنهاء الأنشطة عندما تتوقف عن خدمة غرض مفيد. وقال إنه يشعر بالانزعاج بسبب ما بلغه من مكتب وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية ومفاده أن ذلك المكتب يعمل أساسا بميزانية مواصلة؛ وقال إنه ينبغي بذل قصارى الجهود لضمان تمويل المكتب تمويلا كاملا. ثم أعرب عن تعجب وفده لسماع الاهتمامات التي أثيرت بشأن مسألة ما إذا كان بمقدور المكتب أن يبدل البرامج والأهداف التي صدرت بشأنها ولايات. وقال إن تلك المسألة قد نوقشت بصورة مستفيضة في المشاورات غير الرسمية ولا ينبغي تغيير العبارة الواردة في الفقرة ٢٨-١٧.

٩٤ - **السيد سيال** (باكستان): طلب تقديم تفسير للزيادة الكبيرة في موارد السفر وتقديم إيضاح للمبالغ المقترحة المخصصة للضيافة واقتناء معدات وبرامج معالجة البيانات.

٩٥ - **السيد هالبواتش** (المراقب المالي): قال إنه يوجد مكتب تنفيذي في كل مكتب بالأمانة العامة مسؤول عن إدارة الأعمال اليومية، ولا يستثنى من ذلك مكتب خدمات المراقبة الداخلية. ولقد كانت الموارد المخصصة للسفر فيما سبق غير كافية؛ والزيادة المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تعزى بصورة جزئية إلى عبء العمل المسقط وقدره ٣٠٠ حالة خارج نيويورك وإلى حقيقة مفادها أن ملاك الموظفين بقسم التحقيقات أصبح الآن كاملا. ويتلقى الموظفون برتبة مد - ٢، ورتبة مساعد الأمين العام ووكيل الأمين العام بدل تمثيل لاستضافات الأشخاص الذين لا ينتمون إلى المنظمة؛ وإضافة إلى ذلك، ومن أجل أسباب رسمية غالبا ما يطلب أشخاص لا ينتمون إلى المنظمة مبالغ لتسديد نفقات الاستضافة. ولقد أضيفت المبالغ المنفصلة لاقتناء معدات وبرامج تجهيز البيانات إلى المبلغ الإجمالي الموضح تحت بند الأثاث والمعدات.

الباب ٢٩ - الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل

الباب ٣٠ - المصروفات الخاصة

٩٦ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، بصدد تقديم تقرير اللجنة الاستشارية عن البابين ٢٩ و ٣٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة (A/52/7 الفصل الثاني الجزء العاشر)، إن مقترحات الأمين العام بشأن الميزانية الصافية تؤثر بدرجة كبيرة في هذين البابين. والموضوع الرئيسي المتعلق بالباب ٣٠ هو التأمين الصحي فيما بعد الخدمة، الذي زادت تكلفته بمعدل أعلى من معدل التضخم. واستنادا إلى المعلومات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات، أوصت اللجنة الاستشارية بأنه ينبغي التصدي لكافة الآثار الطويلة الأجل المترتبة على تلك الزيادة في المنظمة في تقرير يعده الأمين العام، مع إيضاح التفاصيل العملية للطريقة التي تعتزم الأمانة العامة استخدامها في التصدي لهذا الموضوع.

٩٧ - **السيد تشينفانو** (تايلند)، نائب رئيس لجنة البرنامج والتنسيق: قال، بصدد تقديم الأجزاء ذات الصلة من تقرير تلك اللجنة (A/52/16)، إن اللجنة أحاطت علما بتفاصيل الباب ٢٩ وبالإجراءات المقابلة التي طلبتها الجمعية العامة، وبالتحديد أن تعتمد الجمعية العامة الميزانيتين الإجماليتين للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة وأن تعتمد المخصصات ذات الصلة المطلوبة في إطار الميزانيات الصافية لهذه الأنشطة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

- - - - -